الأمم المتحدة

A/72/789/Add.9

الجمعية العامة

Distr.: General
26 April 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٤٩ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

أداء ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للمركز للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٣٩ ٢٠٣ ٦٠٠ دولار
الإنفاق للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٣٦ ٣٣٢ ٦٠٠ دولار
الرصيد الحرّ للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٢ ٨٧١ ٠٠٠ دولار
الاعتمادات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٣٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
الإنفاق المتوقع للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨[أ]	٣٢ ٩٩٥ ٥٠٠ دولار
نقص الإنفاق المتوقع للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨[أ]	٤ ٥٠٠ دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٣٥ ١٩٤ ٨٠٠ دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	(٢ ٢٥٥ ٩٠٠ دولار)
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٣٢ ٩٣٨ ٩٠٠ دولار

(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

010518 300418 18-06695 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في تمويل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، بممثلين للأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختُتمت بردود خطية وردت في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة باستنتاجات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقريرها ذي الصلة (A/72/789). وترد أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية للمجلس فيما يتعلق تحديدا بمركز الخدمات الإقليمي.

ثانيا – تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢ – اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٢٨٩، مبلغا إجماليه ٦٠٠ ٢٠٣ ٣٩ دولار (صافيه ٩٠٠ ٤١٦ ٣٦ دولار) للإنفاق على مركز الخدمات الإقليمي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبلغ مجموع النفقات لتلك الفترة مبلغاً إجماليه ٦٠٠ ٣٣٢ ٣٦ دولار (صافيه ٠٠٠ ٦٤٦ ٣٣ دولار). ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ٠٠٠ ٨٧١ ٢ دولار بالقيمة الإجمالية، نسبة ٧,٣ في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (بمبلغ ٢٠٠ ٢٢٣ دولار، أي بنسبة ٠,٩ في المائة) وانخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (بمبلغ ٢٠٠ ٠٩٤ ٣ دولار، أي بنسبة ٢١,١ في المائة). ويرد تحليل الفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية المركز للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/639).

٣ – ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن المعلومات الواردة في تقرير الأداء عن فرادى أوجه الإنفاق، حسب الاقتضاء، في مناقشة تقرير الأمين العام عن ميزانية مركز الخدمات الإقليمي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/777) في الفقرات التالية.

٤ – وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل مركز الخدمات الإقليمي، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II))، الفصل الثاني). وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات بشأن مركز الخدمات الإقليمي فيما يتعلق بالمسائل التالية: (أ) علاقة مركز الخدمات الإقليمي بالمقر وبالبعثات المستفيدة (المرجع نفسه، الفقرات ١٩٤-٢٠٢)؛ (ب) مؤشرات الأداء الرئيسية والتقارير (المرجع نفسه، الفقرات ٢٠٣-٢٠٩)؛ (ج) تنقيح نموذج التمويل المرن (المرجع نفسه، الفقرات ٢١٠-٢١٦). **واللجنة الاستشارية على ثقة بأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات ستنفَّذ على وجه السرعة.**

ثالثا – معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٥ – فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، ما قدره ٢٠٠ ٠٧٦ ٢٠ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، يُتوقع أن يصل مجموع النفقات المقدرة إلى ٥٠٠ ٩٩٥ ٣٢ دولار، في مقابل الاعتماد البالغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٣ دولار، ليتبقى بذلك رصيد حر متوقع قدره ٥٠٠ ٤ دولار أي نسبته ٠,٠ في المائة من الميزانية المعتمدة.

٦ – وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن حالة شغل الوظائف في مركز الخدمات الإقليمي كانت، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، على النحو التالي:

فئة الموظفين	*الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨*	*الوظائف المشغولة*	*معدل الشواغر (النسبة المئوية)*
الموظفون الدوليون	١٣٤	١١١	١٧,٢
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	٣١	٢٤	٢٢,٦
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٢٥٤	٢٠٧	١٨,٥
متطوعو الأمم المتحدة	٨	٥	٣٧,٥

٧ – وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الرصيد النقدي لمركز الخدمات الإقليمي قد بلغ ٠٠٠ ٩١٧ ١٦ دولار في ٥ آذار/مارس ٢٠١٨، وهو مبلغ يغطي الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره ٠٠٠ ٢٥٠ ٨ دولار، ليتبقى بذلك مبلغ نقدي قدره ٠٠٠ ٦٦٧ ٨ دولار.

رابعا – الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

ألف – الولاية وافتراضات التخطيط

٨ – أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٤/٢٦٩، مركز الخدمات الإقليمي في تموز/يوليه ٢٠١٠ بوصفه مركزا مشتركا لتوفير الخدمات للبعثات في المنطقة في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وقرَّرت الجمعية لاحقا في قرارها ٦٩/٣٠٧ منح المركز استقلالا تشغيليا وإداريا، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدِّم مقترح ميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، يُقيَّد على حساب البعثات التي يدعمها المركز. وفي القرار ٧١/٢٩٣، قررت الجمعية العامة أن تنظر في دورتها الثانية والسبعين في مسألة تمويل المركز (انظر أيضا A/72/777، الفقرة ١). ويرد موجز للنتائج المتوقعة وافتراضات التخطيط للمركز للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرات من ٢ إلى ٤٠ من تقرير الأمين العام (A/72/777). وتقدم الفقرات ٤١ إلى ٤٣ من هذا التقرير معلومات عن التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة والشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية.

٩ - وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن مركز الخدمات الإقليمي سيشارك، في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، في العملية المتكاملة المقررة لمشروع إدارة سلسلة التوريد في ممر شرق أفريقيا (انظر A/72/777، الفقرة ٦ (ج)). وهذا المشروع هو بمثابة إثبات لجدوى مفهوم سلسلة الإمداد المتكاملة من بدايتها إلى نهايتها لتوريد عدد محدد من السلع (انظر A/71/835، الفقرة ٢٨). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المشروع بدأ في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وأنه يركز على ست من بعثات حفظ السلام في أفريقيا هي: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وأبلغت اللجنة أيضا بأن فريق إدارة المشروع قد أنشئ باستخدام موارد داخلية من مركز الخدمات الإقليمي، وتمت الاستعانة فيه بخبرة مجمعة من البعثات الميدانية والمكتب الإقليمي للمشتريات والمقر. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مزيدا من المعلومات عن مشروع ممر شرق أفريقيا في تقريره المقبل، بما في ذلك حالة التنفيذ والموارد المستخدمة والنتائج المحققة.**

إعادة هيكلة مركز الخدمات الإقليمي

١٠ - أشار الأمين العام في تقريره إلى أن مركز الخدمات الاقليمي اقترح، تمشيا مع التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المستقل، إعادة تنظيم هيكله إلى أربعة أقسام لتقديم الخدمات من خلال إعادة تنظيم الموارد القائمة لتحسين الخدمات المقدمة إلى المستعملين النهائيين وذلك عبر زيادة تركيز تلك الخدمات على الزبائن، وزيادة توحيدها، وتحسين توقيتها، وتعزيز جودتها. وسيترتب على إعادة الهيكلة المقترحة عدد من التغييرات في ملاك الموظفين، على النحو المفصل في الجداول من ٦ إلى ١٢ من التقرير. وتشمل التغييرات المقترحة ما يلي:

(أ) قسم للاستحقاقات وكشوف المرتبات يتألف من خط الخدمات المعني باستحقاقات الموظفين الدوليين وكشوف مرتباتهم، وخط لخدمات الإلحاق بالخدمة وانتهائها، وخط الخدمات الخاص باستحقاقات الأفراد النظاميين، وكشوف مرتباتهم، وخط الخدمات الخاص باستحقاقات الموظفين الوطنيين وكشوف مرتباتهم؛

(ب) قسم لسفر الموظفين والمطالبات يتضمن خط خدمات السفر، وخط الخدمات المتعلقة بالمطالبات وخط الخدمات المتعلقة بمنح التعليم؛

(ج) قسم لخدمة الزبائن يشمل وحدة إدارة التغيير والاتصالات والعلاقات مع الزبائن ووحدة إدارة المعارف ووحدة دعم الزبائن؛

(د) قسم للخدمات المالية ورصد الامتثال يتضمن وحدة المراقبة الداخلية، ووحدة الحسابات، وخط خدمات البائعين وخط الخدمات المتعلقة بأمين الصندوق (انظر A/72/777، الفقرة ٩).

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه بالنسبة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، اقترح الأمين العام أيضا إعادة تنظيم خطوط الخدمات ذات الطابع الوظيفي المتقاطع التي يقدمها مركز الخدمات الإقليمي في شكل خطوط للخدمات حسب فئات الأفراد، وهو ما وافقت عليه الجمعية العامة لاحقا في قرارها ٧١/٢٩٣

(انظر أيضا A/71/836/Add.9، الفقرة ١٥). وذكر الأمين العام في الفقرة ١٦ من تقريره أنه، نظرا لأثر الاستعراض المستقل، تم تأجيل تنفيذ الهيكل الذي حُدد في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ من أجل الانتقال بشكل مباشر إلى الهيكل الجديد في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن هيكل الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ لم يُنفذ بالكامل وأنه تم الإبقاء على الاستحقاقات المخصصة وخطوط خدمات كشوف المرتبات للموظفين الدوليين والوطنيين والأفراد النظاميين بينما تم دمج المهام المتصلة بالإلحاق بالخدمة وانتهاء الخدمة والسفر والمطالبات. وأبلغت اللجنة أيضا بأن تأجيل التنفيذ تم تحت إشراف اللجنة التوجيهية لمركز الخدمات الإقليمي، واستنادا إلى توصيات استعراض الخدمات المشتركة الذي أجرته إدارة الدعم الميداني.

١٢ - وتشير اللجنة الاستشارية كذلك إلى أنه، في إطار مقترح إعادة الهيكلة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، اقتُرح إنشاء وظيفة مدير تقديم الخدمات (ف-٥) لإدارة قسم الأفراد النظاميين الجديد، وقد أوصت اللجنة الاستشارية باعتمادها (انظر A/71/836/Add.9، الفقرة ٣٤) وأيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٩٣/٧١. وتلاحظ اللجنة من الجدول ٩ من تقرير الأمين العام بأنه يُقترح الآن نقل تلك الوظيفة من الرتبة ف-٥.

١٣ - **وفي حين أن اللجنة الاستشارية ليس لديها اعتراض على إعادة الهيكلة المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، فإنها تلاحظ مع القلق أن الأمانة العامة لم تنفذ تنفيذا كاملا هيكل الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وتشدد اللجنة على أهمية تنفيذ قرارات الجمعية وضمان الشفافية في إدارة الموارد. وبالنظر إلى إرجاء تنفيذ هيكل الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ترى اللجنة أن وظيفة مدير تقديم الخدمات من الرتبة ف-٥ ينبغي ألا تكون قد أنشئت في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بإلغاء الوظيفة من الرتبة ف-٥. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقا لذلك.**

ترتيبات الحوكمة

١٤ - بيّن الأمين العام في الفقرة ٢١ من تقريره أن ترتيبات الحوكمة لمركز الخدمات الإقليمي تشمل اللجنة التوجيهية (التي تتألف من الأمين العام المساعد للدعم الميداني، والمديرين في إدارة الدعم الميداني، ورئيس ونائب رئيس مجلس الزبائن، ورئيس مركز الخدمات الإقليمي بحكم منصبه)، ومجلس الزبائن (الذي يتألف من مديري البعثات ورؤساء دعم البعثات من البعثات المستفيدة من خدمات مركز الخدمات الإقليمي، وكذلك رئيس مركز الخدمات الإقليمي بصفته أمين مجموعة المستفيدين من خدمات مركز الخدمات الإقليمي، التي تضم كبار موظفي الموارد البشرية وكبار موظفي شؤون المالية والميزانية لدى البعثات المستفيدة).

١٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن ترتيبات الحوكمة قد أضافت طبقة إدارية جديدة، حيث يقدم المركز تقاريره إلى إدارة الدعم الميداني عن طريق اللجنة التوجيهية، وهذا قد لا يكون متوافقا مع قرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩ (انظر A/71/836/Add.9، الفقرة ١٩). وفي ضوء ما قررته الجمعية العامة بشأن الاستقلالية التشغيلية والإدارية للمركز وتقديم المركز تقاريره مباشرة إلى إدارة الدعم الميداني، أوصت اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام تنقيح ترتيبات الحوكمة وتقديم معلومات مستكملة في تقريره المقبل بشأن المركز. ولقد أيدت الجمعية توصيات اللجنة في قرارها ٢٩٣/٧١. **وتلاحظ اللجنة**

الاستشارية مع القلق أن ترتيبات الحوكمة لم يتم تنقيحها على النحو المطلوب، وتؤكد من جديد أن ترتيبات الحوكمة ينبغي استعراضها للتأكد من توافقها مع القرار ٦٩/٣٠٧. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام إجراء هذا الاستعراض وتقديم معلومات مستكملة عن الهيكل الجديد في تقريره المقبل.

التمويل المرن

١٦ - يبيّن الأمين العام، في الفقرة ٣٥ من تقريره، أن تطبيق نموذج التمويل المرن المستكمل على مركز الخدمات الإقليمي، بالنسبة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، من شأنه أن يؤدي إلى ما يلي:

(أ) العنصر سين: هو عنصر ثابت ويساوي ١٣ وظيفة؛

(ب) العنصر صاد: هو العنصر المتعلق بإدارة الحسابات (على النحو المستمد من خلال بارامترات التوظيف) ويساوي ٣٠ وظيفة؛

(ج) العنصر عين: هو عنصر العمليات الأساسية المتعلقة بإجراء المعاملات وتقديم الخدمات بشكل مباشر، ويقترح أن المركز سيقدم الدعم على أساس مرجح إلى ٣٩٤ ٩ موظفا من موظفي البعثات المستفيدة.

١٧ - وجاء في التقرير أيضا أن الصيغة المحدثة للنموذج تتضمن عنصرا للمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة البالغ قدرها ٥ في المائة مما أدى إلى تخفيض عدد الوظائف بمقدار ١٦ وظيفة (انظر A/72/777، الفقرة ٣٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، طُبق مضاعِف قدره ٢٧,٧، مقارنة بمضاعف قدره ٢٩,٠ للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، مما يأخذ في الاعتبار المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة البالغة نسبتها ٥ في المائة.

١٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المضاعف البالغ ٢٧,٧ طُبق أيضا في عام ٢٠١٦ ورأت أن المضاعف ينبغي أن يعكس بيانات الفترات السابقة، فضلا عن المكاسب التي تحققت في الكفاءة (انظر A/71/836/Add.9، الفقرة ٢٢). **وتلاحظ اللجنة أن النموذج المستكمل يعكس المكاسب التي تحققت في الكفاءة، على الرغم من أن التقرير لا يشرح كيفية تحديد النسبة البالغة ٥ في المائة. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إدخال مزيد من التحسينات على نموذج التمويل المرن، وأن التقارير المقبلة للأمين العام ينبغي أن تشمل بيانات داعمة تظهر كيفية تحديد المكاسب في الكفاءة، وكذلك معلومات مفصلة عن المضاعف المطبق. وتكرر اللجنة أيضا تأكيد أن نموذج التمويل المرن ينبغي أن يشمل مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات وقسم الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/71/836/Add.9، الفقرة ٢٤).** وتقدم اللجنة المزيد من الملاحظات والتوصيات بشأن التمويل المرن في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).

مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات

١٩ - فيما يتعلق بمركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات، قام المركز بتزويد اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بالجدول الوارد أدناه بشأن تنسيق الرحلات الجوية.

	القوات		جدول الرحلات الجوية الإقليمية			الرحلات الجوية المخصصة والخاصة		
	عدد أفراد القوات	الأمتعة (بالكيلوغرام)	الركاب	الأمتعة (بالكيلوغرام)	عدد الرحلات الجوية التي جرت	الركاب	البضائع/الأمتعة (بالكيلوغرام)	عدد الرحلات الجوية التي جرت
٢٠١٧/٢٠١٦	–	–	٣١ ٠٠٥	٥٨٥ ٢٣٩	١ ١٢٦	٩	٣٤١ ٨٠٤	٣٣
من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨	–	–	١٥ ٠٢٧	١٤٦ ٩٤٧	٥٣٧	–	٥٠١ ١٧٩	٣٩
المجموع	**–**	**–**	**٤٦ ٠٣٢**	**٧٣٢ ١٨٦**	**١ ٦٦٣**	**٩**	**٨٤٢ ٩٨٣**	**٧٢**

٢٠ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن ولاية مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات تتمثل في تقديم الخدمات إلى البعثات المستفيدة، بما في ذلك نقل الركاب/البضائع على الصعيد الإقليمي، وتحركات القوات، وتحليل موارد النقل الإقليمية واستخدامها على النحو الأمثل، وإدارة النقل داخل المنطقة، وخدمات دعم الهياكل الأساسية، ودعم الإجلاء/النقل الجماعي، والدعم الطبي الجوي الاستراتيجي، والتدريب الفني، والترخيص للتصديق الفني. وأبلغت اللجنة أيضا بأن سلطة التنسيق وإسناد المهام بالنسبة لجميع العمليات الجوية الاستراتيجية قد فُوضت إلى مركز العمليات الجوية الاستراتيجية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، في حين أن مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات يركز فقط على تقديم الدعم للمناولة الأرضية للطائرات وتزويدها بالوقود وإقامة أفراد الأطقم على أساس كل حالة على حدة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن مركز العمليات الجوية الاستراتيجية ما زال يوفر التنسيق على الصعيد العالمي للأصول الجوية المشتركة والإقليمية، رغم غياب أي تنسيق في الوقت الحالي بين مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات ومركز العمليات الجوية الاستراتيجية. **واللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في الاعتبار المعلومات المتناقضة المقدمة والافتقار إلى الوضوح بشأن أدوار مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات ومركز العمليات الجوية الاستراتيجية، توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض التنسيق بين مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات ومركز العمليات الجوية الاستراتيجية، وأن يوضح أدوار ومسؤوليات كل منهما ونقل المهام إلى مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات، وأن يدرج معلومات مفصلة بهذا الشأن في تقريره المقبل عن مركز الخدمات الإقليمي**. وترد الملاحظات والتوصيات المفصلة للجنة بشأن المركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات ومركز العمليات الجوية الاستراتيجية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).

قسم الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢١ - يشير الأمين العام في الفقرة ٢٣ من تقريره إلى أنه في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ستشمل الخدمات المقدمة من قسم الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشاريع إقليمية من قبيل إجراء اختبار تجريبي للمفاضلة بين الألياف والسواتل في توفير موصولية مرتبطة بالموقع تكون منخفضة التكلفة وذات نطاق ترددي عريض/زمن انتظار قصير باستخدام السواتل المتوسطة المدار. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المشروع التجريبي للموصولية ذات النطاق الترددي العريض وزمن الانتظار القصير (المسمى ''O3b'' أو ''fibre-over-satellite'') قد بدأ العمل به مع توقيع العقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتم إنجازه في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وأنه شمل تركيب معدّات في ثمانية مواقع في خمس بعثات (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة

الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال). وتبلغ الطاقة الكلية المتوقع توفيرها عند نهاية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ما قدره ١ ٦٣٥ ميغابت في الثانية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن المرحلة ٢ من المشروع (٢٠١٧-٢٠١٩) ستشمل ١٢ موقعا إضافيا، بطاقةٍ تتيح بلوغ سرعة ٢ غيغابت في الثانية ومعدلات أدنى تقاس بالميغابت في الثانية. **واللجنة الاستشارية على ثقة بأن التقارير المقبلة عن مركز الخدمات الإقليمي ستتضمن معلومات مستكملة عن آخر مستجدات هذا المشروع.**

تحويل وظائف الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية

٢٢ - في القرار ٣٠٧/٦٩، رحبت الجمعية العامة بمقترح الأمين العام الداعي إلى مواصلة خطة تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية على مراحل على مدى فترة سنتين. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه، حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، كان هناك ١٣ من وظائف الخدمة الميدانية تم بالفعل تحويلها إلى وظائف وطنية من أصل ٣٤ وظيفة مقترح تحويلها، وأنه في ظل ازدياد حجم الخدمات المقدمة واتساع نطاقها، إلى جانب منحنى التعلم الذي يواجهه الموظفون المحليون المستجدّون، ليست هناك أي وظائف إضافية مقترح تحويلها في الوقت الراهن؛ وبدلا من ذلك، من المقترح زيادة حجم ملاك الموظفين الوطنيين بمركز الخدمات الإقليمي عن طريق استقدام الموظفين (A/72/777، الفقرة ١٩). **وبينما تؤكد اللجنة الاستشارية أن خطة تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية ما زالت صالحة، فإنها تتفهّم شرح الأمين العام لاقتراح وقف العمل بهذه الخطة في الوقت الراهن. واللجنة على ثقة من أن مركز الخدمات الإقليمي سيرصد الحالة بحيث تتم إعادة تفعيل خطة تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية مستقبلا إذا أمكن.**

باء - الاحتياجات من الموارد

٢٣ - تبلغ الميزانية المقترحة لمركز الخدمات الإقليمي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ما قدره ٨٠٠ ١٩٤ ٣٥ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٨٠٠ ١٩٤ ٢ دولار، أو بنسبة ٦,٧ في المائة، مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وتشكل هذه الزيادة انعكاسا للزيادتين المقترحتين تحت بندي الموظفين المدنيين والتكاليف التشغيلية، على النحو المبين بمزيد من التفصيل أدناه. وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/72/777).

١ - الموظفون المدنيون

الفئة	*الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨*	*الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*	*الفرق*
الوظائف الثابتة			
الموظفون الدوليون	١٣٤	١٣٢	(٢)
الموظفون الفنيون الوطنيون	٣١	٣٠	(١)
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٢٥٤	٢٤٠	(١٤)
متطوعو الأمم المتحدة	٨	٦	(٢)
المجموع	**٤٢٧**	**٤٠٨**	**(١٩)**

٢٤ - تبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٠٠٠ ١١٨ ٢٧ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٠٠٧ ١٣٥ ٢ دولار، أو بنسبة ٨,٥ في المائة، مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتُعزى الزيادة المقترحة في المقام الأول إلى ازدياد الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين (٠٠٧ ٥٦١ ٢ دولار، أو ١٥،٤ أو في المائة) بسبب تطبيق معدل شغور أدنى، واقتراح إعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤، واقتراح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ (انظر A/72/777، الفقرة ١٠١).

معدلات الشغور

٢٥ - تعكس تقديرات التكاليف للموظفين المدنيين معدلات شغور تبلغ ١٠,٠ في المائة للموظفين الدوليين، و ١٥,٠ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ١٢,٠ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ١٠,٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة (انظر A/72/777، الفقرة ٩٤). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدلات الشغور الفعلية حتى آذار/مارس ٢٠١٨ كانت على النحو التالي: ١٧،٩ في المائة للموظفين الدوليين، و ٢٢،٦ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ١٩،٧ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المتوسطات الفعلية لمعدلات الشغور للفترة الحالية هي على النحو التالي: ١٤,٩ في المائة للموظفين الدوليين، ١٩,٤ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، ١٥,٠ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

٢٦ - **وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد أن معدلات الشغور المدرجة في الميزانية ينبغي أن تكون مستندة قدر الإمكان إلى معدلات الشغور الفعلية (انظر A/71/836/Add.9، الفقرة ٣٢). وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تكون معدلات الشغور المطبّقة كالآتي: ١٤,٩ في المائة للموظفين الدوليين، و ١٩,٤ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ١٥,٠ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقا لذلك.**

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٢٧ - هناك ما مجموعه ٤٠٨ وظائف ثابتة ومؤقتة مقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو ما يعكس التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين التي تتألف من إلغاء ٢١ وظيفة ثابتة ومؤقتة (٣ وظائف دولية ثابتة (٢ ف-٣ و ١ ف-٢)؛ و ١٦ وظيفة وطنية ثابتة (٢ لموظفين فنيين وطنيين و ١٤ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)؛ و ٢ من الوظائف المؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة) وإنشاء وظيفتين ثابتتين (١ ف-٣ و ١ لموظف فني وطني) (انظر A/72/777، الفقرة ٥٤).

٢٨ - وفيما يتعلق بالإلغاء المقترح لـ ٢١ وظيفة ثابتة ومؤقتة، أُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأنه تم إجراء استعراض لمدى ضرورة كل وظيفة ثابتة/مؤقتة لتحديد أيها الذي يتم إلغاؤه، وأن جميع مهام هذه الوظائف قد تم استيعابه ضمن الموارد المتاحة بالفعل لدى مركز الخدمات الإقليمي. **وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الإلغاء المقترح للوظائف، وهي ترحب باستيعاب مركز الخدمات الإقليمي لمهام تلك الوظائف.**

٢٩ - وهناك وظيفتان (١ ف-٣ و ١ لموظف فني وطني) مقترح إنشاؤهما في قسم الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيكون شاغلا الوظيفتين المقترحتين لموظف عمليات التدريب (ف-٣) وموظف التدريب المعاون (موظف فني وطني) مسؤولَين عن التنسيق التشغيلي والإمداد والنقل والإبلاغ في أكاديمية الإشارات العسكرية التابعة للأمم المتحدة. وهما سيتفاعلان مع العنصر الاستراتيجي في المقر لتنفيذ وتتبع برنامج أكاديمية الإشارات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في عنتيبي وفي الميدان، بما في ذلك تقديم التقارير عن الدورات والمشاركين والمناهج الدراسية والدروس المستفادة والتحديات ومجالات التحسين (انظر A/72/777، الفقرة ٩٣). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مهام الوظيفتين المقترحتين كان يجري توفيرها في السابق بصورة مخصّصة من خلال الدعم المقدم من البعثات المتلقّية لخدمات المركز. **ولم تتم موافاة اللجنة الاستشارية بشرح واف لأسباب عدم إمكان الاستمرار في توفير المهام عن طريق البعثات المتلقية للخدمات. وبالتالي فإن اللجنة غير مقتنعة بضرورة الوظيفتين، وهي توصي بعدم الموافقة على إنشائهما. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقا لذلك.**

٣٠ - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ١٣ و ٢٦ و ٢٩ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.**

٢ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

	مخصصات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	*المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*	*الفرق*
التكاليف التشغيلية	٨ ٠١٧ ٧٠٠	٨ ٠٧٦ ٨٠٠	٥٩ ١٠٠

٣١ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٨ ٠٧٦ ٨٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٥٩ ١٠٠ دولار، أو بنسبة ٠,٧ في المائة، مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتعزى الزيادة المقترحة في المقام الأول إلى ازدياد الاحتياجات تحت كل من بندي اللوازم

والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ١٢٣ دولار، أو ٢٠،١ في المائة) والنقل البري (٠٠٠ ١٠ دولار، أو ١٢،٣ في المائة) (انظر A/72/777، الفقرتان ١٠٥ و ١٠٧).

السفر في مهام رسمية

٣٢ - تبلغ الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية ٥٠٠ ٢٩٨ دولار، وهو ما يمثل نقصانا بمبلغ ٥٠٠ ١ دولار، أو بنسبة ٠,٥ في المائة، مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتبلغ الموارد المقترحة للسفر لأغراض التدريب ٥٠٠ ١٠٢ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٥٠٠ ١٦ دولار، أو بنسبة ١٩,٢ في المائة، مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعكس العدد المقترح للمشاركين في أنشطة التدريب، في فئتي الموظفين الدوليين والوطنيين، نقصاناً من ٨١٧ ١ مشاركا في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٧٤٧ مشاركا (انظر A/72/777، الفقرة ٩٩). **ومع أخذ انخفاض عدد المشاركين في أنشطة التدريب بعين الاعتبار، ترى اللجنة الاستشارية أنه ليس هناك ما يبرر الزيادة المقترحة تحت بند السفر لأغراض التدريب. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالإبقاء على حجم الموارد المخصصة للسفر لأغراض التدريب عند مستوى الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو ما يعني إجراء تخفيض بمبلغ ٥٠٠ ١٦ دولار. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة الامتثال للتوجيهات المتعلقة بسياسة الشراء المسبق والاستخدام الحصيف لموارد السفر في مهام رسمية (انظر A/72/7/Add.44، الفقرتان ٤ و ٧).**

المرافق والهياكل الأساسية

٣٣ - يتضمن تقرير الأمين العام طلبا لتوفير مبلغ ٨٠٠ ٤٣٧ ٢ دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، وهو ما يمثل نقصانا بمبلغ ١٠٠ ١٠٤ دولار، أو بنسبة ٤,١ في المائة، مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه، في إطار بنود اقتناء اللوازم الهندسية، واقتناء الأثاث، والمرافق وخدمات التخلص من النفايات، وخدمات الصيانة، وخدمات الأمن، والقرطاسية واللوازم المكتبية، وقطع الغيار واللوازم، والوقود والزيوت ومواد التشحيم، إما سُجّل نقص كبير في الإنفاق وإما لم تسجّل أية مصروفات بالنسبة للفترتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المستوى المنخفض للإنفاق على التكاليف التشغيلية يعزى جزئيا إلى التأخُّر في تسجيل الرسوم أو النفقات. **واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة تماما بالتفسير المقدّم بشأن النمط المتكرر لتدنّي مستويات الإنفاق، وهي غير مقتنعة بأن هناك ما يبرر المبالغ المقترحة في ظل نمط الإنفاق المنخفض، مع ملاحظتها أن هذا الاتجاه قد انعكس في كل من الفترتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض بنسبة ١٥ في المائة، أو بمبلغ ٧٠٠ ٣٦٥ دولار، في الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية، بحيث تبلغ الموارد المدرجة تحت هذه الفئة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ١٠٠ ٢٠٧٢ ٢ دولار.**

النقل البري

٣٤ - وردت إشارة إلى أن الموارد المقترحة للنقل البري تبلغ ٣٠٠ ٩١ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار، أو بنسبة ١٢,٣ في المائة، مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه، تحت بنود الإصلاحات والصيانة، وتأمين المسؤولية تجاه الغير،

وقطع الغيار، كان هناك إما نقص في الإنفاق وإما عدم إنفاق على الإطلاق خلال الفترتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨. **وكما هو مشار إليه في الفقرة ٣٣ أعلاه، فإن اللجنة ليست مقتنعة تماما بالتفسير المقدم لنمط الإنفاق المنخفض، وهي غير مقتنعة بأن هناك ما يبرر المبالغ المقترحة في ظل نمط الإنفاق المنخفض. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالإبقاء على الموارد عند مستوى الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، مما يعني إجراء تخفيض بمبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار، بحيث تبلغ الموارد المخصصة للنقل البري للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما مقداره ٣٠٠ ٨١ دولار.**

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٣٥ - تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، طلب الأمين العام مخصّصات بمبلغ ٢٠٠ ٢٤١ ٤ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٧٦ دولار، أو ١,٨ في المائة، مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه، تحت بنود الخدمات وقطع الغيار واستئجار المعدات للاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكات، سُجّل في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إما نقص كبير في الإنفاق وإما عدم إنفاق على الإطلاق. **وكما هو مشار إليه في الفقرة ٣٣ أعلاه، فإن اللجنة ليست مقتنعة تماما بالتفسير المقدم لنقص الإنفاق، وهي غير مقتنعة بأن هناك ما يبرر المبالغ المقترحة في ظل نمط الإنفاق المنخفض. وتوصي اللجنة بناء على ذلك بإجراء تخفيض قدره ٦٠٠ ٧٦ دولار، وذلك لإبقاء الموارد المخصصة لهذه الفئة عند مستواها في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، بحيث تبلغ الموارد المخصّصة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما مقداره ٦٠٠ ١٦٤ ٤ دولار.**

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٣٦ - تبلغ الموارد المقترحة للوازم والخدمات والمعدات الأخرى ما قدره ٠٠٠ ٧٤٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٨٠٠ ١٢٣ دولار، أو بنسبة ٢٠,١ في المائة، مقارنةً باعتماد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه، في إطار بنود الحفلات الرسمية وتكاليف الضيافة الأخرى وغير ذلك من تكاليف الشحن والتكاليف الأخرى ذات الصلة وتكاليف حصص الإعاشة الأخرى، سُجّل خلال الفترتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨ إما نقص كبير في الإنفاق وإما عدم إنفاق لأي مبالغ. **وكما هو مشار إليه في الفقرة ٣٣ أعلاه، فإن اللجنة ليست مقتنعة تماما بالتفسير المقدم لنمط الإنفاق المنخفض، وهي غير مقتنعة بأن هناك ما يبرر المبالغ المقترحة في ظل نمط الإنفاق المنخفض. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالإبقاء على الموارد عند مستوى الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، مما يعني إجراء تخفيض بمبلغ ٨٠٠ ١٢٣ دولار، بحيث تبلغ الموارد المخصصة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما مقداره ٢٠٠ ٦١٦ دولار.**

٣٧ - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرات ١٣ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٢ إلى ٣٦ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية.**

خامسا - الخلاصة

٣٨ - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل مركز الخدمات الإقليمي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الفرع الخامس من تقرير الأمين العام عن

أداء ميزانية المركز (A/72/639). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٠٠٠ ٨٧١ ٢ دولار فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٢٠٠ ١١٢ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.**

٣٩ - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل مركز الخدمات الإقليمي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في الفرع الخامس من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/72/777). **ومع مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات ١٣ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٢ إلى ٣٦ أعلاه، فإن اللجنة توصي الجمعية العامة بما يلي:**

(أ) **اعتماد مبلغ ٩٠٠ ٩٣٨ ٣٢ دولار للإنفاق على مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، خلال فترة الأشهر الاثني عشر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩؛**

(ب) **قسمة المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) بالتناسب بين ميزانيات البعثات المستفيدة فعلياً من خدمات مركز الخدمات الإقليمي وتحميله على الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.**

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/639)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/777)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/756)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/770)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المقترحة لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/836/Add.9)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٧١ عن تمويل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا